دو فصلنامه تخصصی مؤسسه کتاب‌شناسی شیعه

11
12

# کتاب شیعه

سال ششم شماره اول و دوم بهار تا زمستان ۱۳۹۴

ISSN: 2228-5679

ویژه تراجم، کتاب‌شناسی، نسخه‌پژوهی، نقد کتاب

# الشيخ أبوزهرة وكتابه: «الإمام الصادق عليه السلام حياته وعصره» بين الحقائق والأوهام

السيّد هادي الخسروشاهي

راجعه: السيد عبدالستار الحسني

**الخلاصة**

بعد أن يقدّم الكاتب ترجمة الشيخ محمد أبوزهرة و لقاءاته معه، يتعرّض إلى نقد كتابه من الإمام الصادق عليه السلام الذي يشتمل على قسمين: حياة الإمام الصادق عليه السلام و فقهه، و يبيّن جملة من أخطاء و هفوات المؤلّف منها ما ورد في كيفية وفاته و تلمذة أبي حنيفة عليه، و بعض ما نسبه إلى الشيعة.

**چکیده**

این مقاله نقدی است بر کتاب الامام الصادق علیه السلام نوشته شیخ محمد ابوزهره، نویسنده پس از آن که شرح حال مؤلف کتاب را می‌آورد به معرّفی و نقد کتاب می‌پردازد، همچون لغزشهایی پیرامون: شهادت امام صادق، شاگردی ابو حنیفه نزد وی.

**کلید واژه‌ها:**

ابوزهره ـ محمد (نویسنده)؛ الامام الصادق (کتاب)؛ نقد و معرّفی.

**Abstract**

***Sayyid Hadi Kbosrowshahi:***

**Sheikh Abu Zuhrah and his Book on the Infallible Imam al-Sadiq**

This paper contains a critical appraisal of Sheikh Muhammad Abu Zuhrah's book, al-Imam al-Sadiq. The paper contains first a brief life sketch of the author, and then it disscusses certain mistakes in it, e.g., Imam al-Sadi's martyrdom, and the studentship of Abu Hanifah before him.



www.noormags.ir

# الشيخ أبوزهرة وكتابه: «الإمام الصادق عليه السلام حياته وعصره» بين الحقائق والأوهام

السيّد هادي الخسروشاهي

راجعه: السيد عبدالستار الحسني

NOORMAGS

## محمّد أبوزهرة

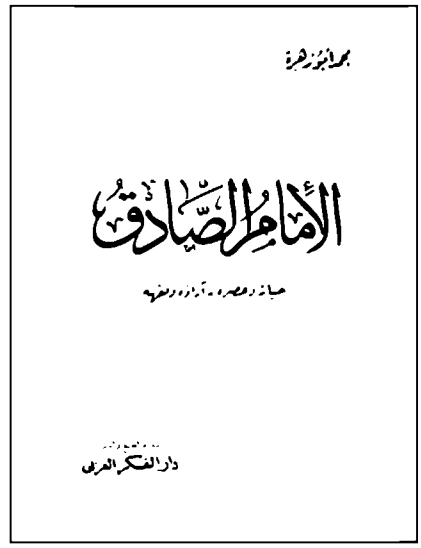


ولد محمّد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي‌زهرة في المحلّة الكبرى التابعة لمحافظة الغربية بمصر في (٦ من ذي القعدة ١٣١٥هـ = ٢٩ من مارس ١٨٩٨ م) ونشأ في أُسرة كريمة عنيت بولدها، فدفعت به إلى أحد الكتاتيب التي كانت منتشرة في أنحاء مصر آنذاك، فحفظ القرآن الكريم، وأجاد تعلّم مبادئ القراءة والكتابة، ثمّ انتقل إلى الجامع الأحمدي بمدينة طنطا.

وبعد ثلاث سنوات من الدراسة بالجامع الأحمدي انتقل إلى مدرسة القضاء الشرعي سنة ١٣٣٥هـ = ١٩١٦م. فمكث أبوزهرة في المدرسة ثماني سنوات يواصل حياته الدراسية في جدٍّ واجتهاد حتّى تخرّج فيها سنة ١٣٤٣هـ = ١٩٢٤م، حاصلاً على شهادة في القضاء الشرعي، ثمّ اتّجه إلى دار العلوم لينال معادلتها سنة ١٣٤٦هـ = ١٩٢٧ م.



www.noormags.ir

وبعد تخرّجه عمل في ميدان التعليم، فدرّس العربية في المدارس الثانوية، ثمّ اختير سنة ١٣٥٢هـ = ١٩٣٣م للتدريس في كليّة أصول الدين، وكلّف بتدريس مادة الخَطابة؛ اختارته بعد ذلك كليّة الحقوق المِصريَّة لتدريس مادّة الخطابة بها، وبعد مدّةٍ وجيزةٍ عهدت إليه الكلّية بتدريس مادّة الشريعة الإسلامية.

وقد تدرّج أبوزهرة في كلّية الحقوق التي شهدت أخصب حياته الفكرية، حتّى ترأّس قسم الشريعة، وشغل منصب الوكالة فيها، وأُحيل إلى التقاعد سنة ١٣٧٨ هـ = ١٩٥٨ م، وبعد صدور قانون تطوير الأزهر أُختير الشيخ أبوزهرة عضواً في مجمع البحوث الإسلامية سنة ١٣٨٢هـ= ١٩٦٢م، وهو المجمع الذي أنشئ بديلاً عن هيئة كبار العلماء.

## إنتاجه العلمي

كتب الشيخ أبوزهرة مؤلّفات كثيرة، تمثّل ثروة فكرية ضخمة، عالج فيها جوانب مختلفة في الفقه الإسلامي، وجلّى بقلمه فيها موضوعات دقيقة؛ فتناول الملكية، ونظرية العقد، والوقف وأحكامه، والوصية وقوانينها، والتركات والتزاماتها، والأحوال الشخصية لعدد من فقهاء الإسلام في ضمن مؤلّفات مستقلّة، فتناول ثمانية من أئمّة الإسلام وأعلامه الكبار بالترجمة المفصّلة التي تظهر جهودهم على مستوى الفقه الإسلامي بكل وضوح، وهم على الترتيب الذي دوّنه: أبوحنيفة ومالك والشافعي وأحمد ابن حنبل وزيد بن علي وجعفر الصادق وابن حزم وابن تيمية، مفرداً لكلّ واحد منهم كتاباً مستقلاً، في محاولة رائدة لرسم حياتهم العلمية، وإبراز أفكارهم واجتهاداتهم الفقهية، مع ذكر آثارهم العلمية التي أثّرت في مسيرة الفقه الإسلامي.

وإلى جانب الفقه وقضاياه كان لأبي زهرة جهود طيّبة في التفسير والسيرة؛ فكان يفسّر القرآن في أعداد مجلة لواء الإسلام، ثمّ أصدر كتاباً جامعاً بعنوان المعجزة الكبرى تناول فيه قضايا نزول القرآن وجمعه، وتدوينه وقراءته، ورسم حروفه، وترجمته إلى اللغات الأُخرى. وختم حياته بكتابه: خاتم النبيّين تناول فيه سيرة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وقد طبع هذا الكتاب في ثلاثة مجلّدات.

www.noormags.ir

## كفاحه الفكري

كان أبوزهرة من أعلى الأصوات التي نادت بتطبيق الشريعة الإسلامية في الحياة، وقرّر أنّ القرآن أمر بالشورى؛ ولذا يجب أن يختار الحاكم المسلم اختياراً حراً، فلا يتولى أي سلطان حكماً إلّا بعد أن يتمّ اختياره بطريقة عادلة، وأنّ اختيار الحكّام الصالحين هو السبيل الأمثل لوقاية الشريعة من عبث الحاكمين، وكلّ تهاون في ذلك هو تهاون في أصل من أصول الإسلام.

كما وقف أبوزهرة أمام قضية «الربا» موقفاً حاسماً، وأعلن عن رَفضِهِ له ومحاربته بكلّ قوة، وكشف بأدلّة علمية فساد نظرية الربا وعدم الحاجة إليها، وأنّ الإسلام حرّم الربا حمايةً للمسلمين ولمجتمعهم، وانتهى إلى أنّ الربا لا مصلحة فيه ولا ضرورة تدعو إليه، وبيّن أنّ المصلحة تعتمد على النصّ وترجع إليه، وأنّ القول دونما نصّ أو قاعدة كلّية إنّما هو قولٌ بالهوى؛ فأُصول الفقه تستند على أدلّة قطعية، وأنّه لا يجوز أن يعتمد على العقل في إثبات حكمٍ شرعي، وأنّ المعوّل عليه في إثبات الأحكام الشرعية هو النصوص النقلية، وأنّ العقل معين لها، وليس هو المعوّل عليه.

ونظراً لأهميّة موضوع الربا وآثاره السلبية على الأُسرة والمجتمع، إضافةً إلى مخلّفاته النفسية والروحية، تقرّر تجديد طبع كتابَيه اللذين تناولا موضوع الربا في عام ١٩٨٥، حيث طبع كتابه: تحريم الربا تنظيم اقتصادي في دار السعودية، جدّة، والآخر بحوث في الربا طبعته دار الفكر العربي، القاهرة سنة ١٩٨٦، حيث قمت بتلخيصه عام ٢٠٠٦ وطبع مع رسالة الإسلام والمشكلة الاقتصادية تأليف أبي الأعلى المودودي (العالم الهندي) بعد عام واحد.

وبعد حياةٍ حافلة بالعطاء والجهد العلمي، توفي الشيخ سنة ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م تاركاً تراثاً علمياً خالداً، ما يقارب الأربعين مؤلّفاً، وذكرى خاصّة في قلب من عرفه واستمع اليه.

## لقائي معه في مؤتمر الجزائر

في سنة ١٩٧٣ = ١٣٩٣ أقامت وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية الجزائرية المؤتمر الدولي السابع في مدينة تيزي أوزو التي تبعد عن العاصمة الجزائر ١٢٠ كم، شارك فيه عددٌ غفير من العلماء والمفكّرين والمثقّفين العرب والمسلمين ما يقارب ١٥٠٠ شخصية علمائية وإسلامية، جاؤوا من بلدانٍ عربية واسلامية مختلفة، من تركيا وأندونيسيا وإيران والمغرب وتونس والأردن ولبنان ومصر وسوريا و... بالإضافة إلى أستراليا وبعض البلدان الأفريقية، لعرض ومناقشة المسائل الإسلامية، وطرح الحلول لمشاكل المسلمين، وقد وجهت الدعوة إلي مجلة الهادى الإسلامية والناطقة باللغة العربية، والتي كانت تصدر من قم، وكنت آنذاك أشغل منصب رئاسة تحريرها، فحملت حقائبي وتوجّهت إلى المغرب العربي حيث المؤتمر الدولي في الجزائر.

www.noormags.ir

وقد أتاح لي هذا المؤتمر فرصة اللقاء بعددٍ من الشخصيات الإسلامية من المذاهب الأُخرى، ومحاورتهم في المسائل المشتركة، ومناقشتهم في الموضوعات المختلف فيها، في أثناء انعقاد الجلسات المسائية، واللقاءات الودية التي تحصل هنا وهناك، كالامام موسى الصدر والشيخ الغزالي والدكتور عبد العزيز كامل وآخرين، ومن بينهم التقيت بالمرحوم ابو زهرة في ضمن محادثات على هامش جلسات المؤتمر، في أروقة الفندق المضيف.

لقد تعرّفت عليه فوجدته شخصيّة متميّزة، فقيهاً عالماً، داعياً تقريبياً متمرّساً، يطلب العلم ولا يمله، يميل إلى التقريب والوحدة الإسلامية، ولعلّ كتابه: الميراث عند الجعفرية، والآخر عن الإمام الصادق عليه السلام خير دليل على رؤيته التقريبية، وتوجّهاته نحو الوحدة والانسجام الإسلامية، وكان كثيراً ما يشيد بالفقه الجعفري وسماحته وواقعيّته، ولهذا السبب استوحى القانون المدني المصريّ بخصوص قوانين الأحوال الشخصية من الفقه الجعفري وما يمتلك من مرونة تدلّل على مرونة الشريعة السمحاء. وكانت مسائل أُخرى تطرح للمناقشة هي موضع اختلاف بين السنّة والشيعة؛ كمسألة الاجتهاد والزواج المؤقت ورؤية الهلال و... كان يشاركنا أحياناً الإمام الصدر والمرحوم الدكتور السيّد جعفر الشهيدي وغيرهما.

## مذاقه العلمي والتاريخي

يعدّ الشيخ أبوزهرة من الشخصيات العلميّة الأزهرية المعروفة، التي لفتت إليها الأنظار، وحظيت بشهرة واسعة في الوسط المصري وغيره، وله اختصاص بتأريخ التشريع الإسلامي ومذاهبه، فقد ألّف كتباً تتناول حياة أئمّة المذاهب، كما ذكرنا، بسط فيها للباحثين طرق التعرّف عليهم، والوقوف على ما يتمتّعون به من شهرة، وهي أوضح بكثير من تلك الطرق التي رسمها المؤلّفون في مناقبهم وتاريخ حياتهم، والتي تجعل الوصول إلى التعرّف عليهم عسيراً، لما أودعوا فيها من خرافات وخيالات لا يقرّها العقل؛ لتعصّبهم لهم، فشذّوا عن الهدف، وأخطأوا في الدلالة؛ يصفهم أبوزهرة بقوله:

> وكتب المناقب كتبت بعقليّة متعصّبة شديدة التعصّب، تبالغ فيمن ترفعه إلى درجة لا يستسيغها العقل، ويمجّها كما يمجّ الفم ما لا يتّفق مع الذوق السليم، وتبالغ في الحطّ من شأن غيره»[1].

ومن يقرأ كتبه عن حياة هذه الشخصيات كأبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد، يجده كاتباً غير متعصّب على أحدٍ منهم، وهو إلى الإعجاب والتقدير لهم أقرب، فلا يميل مع أحد على حساب آخر، ولا يتحامل على مذهب لأجل آخر، ويُعرِضُ عن كثير من الزوائد التي يذكرها الأتباع في مدح أئمّتهم، فيخرجون بها عن حدود الاتزان والعقلانية، ويندفعون وراء أوهام التعصّب، وخداع العاطفة، وتضليل التعصب.

---

١. الإمام مالك لأبي زهرة، ص ١٥.

www.noormags.ir

تتميّز كتاباته، وخاصّة في ترجمة أئمّة المذاهب الإسلاميّة بمنهجية متميّزة، ذات خصائص قلّما نجدها في الآخرين من أضرابه، على هذا المستوى من التناول من الموضوعات، ولعلّ من أبرزها:

الف) الأدب الشديد، يتجلّى من خلال قلمه الظاهر بحسن الثناء على دينهم وتقواهم، والتأدّب معهم.

ب) نقاشه العلمي بحرّية فكرية قلّ نظيرها، إذ لا يتردّد في طرح رأيه المخالف بأدبٍ واحترامٍ مفرطين.

ج) لم يكن مجرّد حافظ ومردّد لأقوال الأئمّة، بل كان ناقداً لها بعقلية مجتهدة، باحثاً عن الصواب، لعلّه يجده.

د) يزن المسائل الشائكة بموازين خاصّة يراها دقيقة وصائبة، قد يُخَطِّئُ بلباقة ومهارة وينتقد، لكنّه لا يكفّر أحداً بلا حساب. فمثلاً يقرّر فساد المذهب الإسماعيلي الذي يعتقد بالباطن والمستور، لكنّه في الوقت نفسه يؤكّد أنّ هذا الاعتقاد ليس كفراً صريحاً يخرج المرء عن دينه. وكذلك هو ينفي عن ابن حزم تهمة الناصبية والعداوة للإمام علي عليه السلام وذرّيته، رغم أنّ ابن حزم لم يحسن الأدب في حديثه عن الإمام علي في كتاباته.

هـ) يتميّز بعقلية منفتحة على الآخرين، فهو ليس مثل بعض المشايخ في هذه الأيام، أصحاب الفكر الأُحادي والمذهب الواحد.

## نقد كتابه حول الإمام الصادق عليه السلام

وكتابه عن حياة الإمام الصادق عليه السلام هو آخر ما كتبه عن الشخصيات التي اعتنى بالدراسة لحياتهم، والكتابة عنهم، بدءاً من: أبي حنيفة، فالشافعي، ثمّ مالك وأحمد، ومروراً بابن تيمية، ثمّ ابن حزم، فزيد بن علي بن الحسين عليه السلام.

وكان هذا التأخير مبعث استغراب، إذ الواجب يقضي عليه تقديم الكتابة عن الإمام الصادق قبل غيره من رؤساء المذاهب الإسلامية وسائر الشخصيات، فهو مقدّم عليهم من جهتين: بالرتبة الزمنية، والرتبة العلمية، إذ هو المعلّم الأوّل لهم وأُستاذهم، فأبوحنيفة ومالك وغيرهما ممّن أصبحوا رؤساء مذاهب وأئمّة حديث قد أخذوا عنه، فليس هو دونهم، كما أنّ له فضل السبق، «ولا يمكن أن يؤخّر عن نقصٍ ولا يقدّم عليه غيره من فضل»، كما يقول المرحوم أبوزهرة نفسه[1].

والواقع أنّ هذا التأخير يبعث على الاستغراب من كاتب قدير ومعروف في مجال التشريع الإسلامي، وتاريخ تطوّره، ونشأة مذاهبه، كما أنّه كاتب للجميع، ويصف نفسه بالإنصاف وعدم التحيّز وإن اعتذر عن ذلك بقلّة المصادر[2].

وهو اعتذارٌ قد يبدو وجيهاً في ظاهره، إذ أنّ قلّة المصادر تجعل الكاتب في أُفقٍ ضيق، لا يستطيع أن

١. الإمام الصادق لأبي زهرة، ص٣.
٢. الإمام زيد، ص٤.

يستمدّ معلوماته الكافية لأجل دراسة وبحثه، إلّا أنّه مردودٌ بما يلي:

١. أنّ الشيخ أبوزهرة رغم علمه ومكانته إلّا أنّنا لا نحسبه قادراً على تجاوز ما جرى عليه الناس من تقليد المذاهب الأربعة والعمل بها، وكأن ليس في تاريخ التشريع الإسلامي ـ وميدان الفقه تحديداً ـ مذهب فقهيّ، قد تصدر المذاهب وتقدّمها، وزيّن التاريخ الإسلامي وتوشّحه، اتّسم بالاختصاص بأهل البيت النبويّ الكريم، وهو المذهب الجعفري!

٢. إنّ الإمام الصادق كان في معترك عصره ودوّامة زمنه سيّد الفقهاء الآخرين في زمانه، وأرفعهم مكانةً وشهرة.

٣. إنّ المرحوم أبوزهرة قد كتب عن الإمام الصادق عليه السلام في كتابه محاضرات في الميراث عند [المذهب] الجعفري المطبوع سنة (١٩٥٥م) بترجمة موجزة[١] وتحدّث عن حياته أيضاً في كتاب الشعب[٢] الصادر في سنة (١٩٥٩م) ولم يدّع فيهما عن مسألة قلّة المصادر عن شخصيّة هذا الإمام الهمام وإن كنّا ننتظر منه أن يتحفنا بدراسة وافية عن الإمام عليه السلام آنذاك.

وعلى كلّ حال، لمّا وصلني كتاب الإمام الصادق حياته وعصره وآراؤه وفقهه أقبلت على دراسته، وتفرّغت لمراجعته، فوجدت أنّ المؤلّف قد جعل من نفسه في هذا الكتاب حاكم عدل يدرس المقدّمات، ويقارن ويوازن، ويستنطق الحوادث، ثمّ يصدر حكمه. كما أشار إلى ذلك بقوله:

وإنّا على قدر جهودنا نحاول أن نصل إلى ما تطمئنّ إليه نفوسنا، ونرجو ألّا يضيق صدر أحد حرجاً بما ننتهي إليه من نتائج على أساس نظرنا، فإنّا ندرس المقدّمات كما يدرس القاضي البيّنات يستنطقها ولا يوجهها، ويأخذ عنها، ولا يتزيّد عليها، حتّى إذا انتهى إلى الحكم نطق به، ونقول: إنّنا بشرٌ نخطئ ونصيب[٣].

فالمؤلّف في هذا الكتاب يقضي بالعدل لا يميل مع أحدٍ إلّا أن يكون الحقّ معه، فهو كما يقول يدرس القضايا والمقدّمات، وينطق بالحكم، ولابدّ أن يكون حكمه عادلاً، وسنرى من سيرة هذه الملاحظات ما يؤول إليه الأمر ويكشف الواقع، فإن كانت أحكامه عادلة شكرناه، وإن كان قد أخطأ فعليه حكمه ولا كرامة.

إنّ كتابه هذا ـ الإمام الصادق... ـ الذي نحن بصدده هو أهمّ من غيره لعدّة أُمور لا تخفى على القارئ النبيه، فهو يتعرّض إلى الشخصية الأبرز في الفقه والكلام وأُصول الشريعة في القرن الثاني الهجري، ولم يكتب أحدٌ عن تلك الفترة إلّا ووجه إليه المزيد من الاهتمام في الدراسة، وقد قرأته بدقة فظهرت لي أشياء كثيرة تسترعي الانتباه، وتستوجب المؤاخذة عليها وإبداء الملاحظات حولها، فسجّلت عليه مؤاخذات لا تتعدّى حدود النقد النزيه المتركّز على الموازين الصحيحة.

يشتمل الكتاب على قسمين رئيسين، كلّ قسمٍ يتضمّن فصولاً:

الأوّل: يتعلّق بحياة الإمام الصادق عليه السلام وعصره ما بين

١. المحاضرات، ص٢٨ـ ٣٨.
٢. كتاب الشعب، ص٤٦٩ ـ ٤٨٩
٣. الامام الصادق، ص١٨٤ ـ ١٨٦.

www.noormags.ir

سنة (٨٣ هـ) إلى سنة (١٤٨ هـ) وهي سنة وفاته.

والثاني: يتعلّق بآراء الإمام الصادق وفقهه.

وقد تعرّض في القسم الأوّل إلى ذكر الفرق وأقسامها، بموجز من البيان عن عقائدها كما هو دأبه في كلّ كتاب كتبه عن رؤساء المذاهب وغيرهم، يكرّر ذلك؛ لأنّ لها علاقة بما يكتبه، يقول:

نقوم بحقّ العلم فإنّ الدارس للتراث الإسلامي عليه أن يقصد إليه في كلّ نواحيه، وفي شتّى مذاهبه، لا يحول بينه وبين طلب الحقّ عصبية ولا مذهبية، والتحيّز لطائفة دون طائفة. وهذا نهجنا وعلى هذا نسير... وما أخّرنا الكتابة عنه ـ أي الإمام الصادق ـ لأنّه دون أحدهم، بل إنّ له فضل السبق على أكثرهم، وله على الأكابر منهم فضلٌ خاصّ، فقد كان أبوحنيفة يروي عنه ويراه أعلم الناس باختلاف الناس، وأوسع الفقهاء إحاطةً، وكان الإمام مالك يختلف إليه دارساً راوياً، ومن كان له فضل الأُستاذية على أبي حنيفة ومالك فحسبه ذلك فضلاً... ولكنّا تأخّرنا في الكتابة عنه تهيّباً لمقامه، ولأنّ طائفة من الناس قد غالوا في تقديره، ومنهم من انحرفوا فادعوا له الألُوهية، وكثيرون ادّعوا أنّه في مرتبة قريبة من مرتبة النبوّة، والعلماء الذين عاصروه والذين جاؤوا من بعدهم، وصفوه بأنّه في الذروة في العلماء، واعترفوا له بالإمامة في فقه الدين، ولم يتجاوزوا مرتبة العالم الإمام، والمجتهد المتّبع الذي يؤخذ عنه، وأخذ عنه الأئمّة الأعلام، وأضاف بذلك إلى شرف النسب وطهارة العِرقِ فضل العلم والإمامة فيه، فاجتمع له الفضلان[1].

لقد باغتنا المؤلّف بهذه الصدمة العنيفة، بقوله: «ولأن طائفة من الناس غالوا في تقديره، ومنهم من انحرفوا، فادعوا له الألُوهية، وكثيرون ادّعوا أنّه في مرتبة قريبة من مرتبة النبوّة» ولم نكن ننتظر منه هذه المباغتة المؤلمة في أوّل كلامه في كتابه، وهي في نظرنا لها أثرها ومغزاها، فهي تحمل في طيّاتها التشكيك بما يوصف به الإمام الصادق من علوّ رتبة، وعظيم المنزلة. وهو بهذا القول يجعل الإمام الصادق شخصية أُحيطت بأوهام وتعصّب، والنظر إليه لا يعدو هذه الأُمور الثلاثة: الغلو، ادّعاء الألُوهية، ادعاء مرتبة قريبة من مرتبة النبوّة، فأين الاعتدال الذي يدعيه؟ ثمّ من هم المغالون في تقديره؟ وما هي هذه المغالاة وما الدليل عليها؟ ومن هم الذين ألّهوا الإمام الصادق؟ أو ادّعوا له مرتبة فوق مرتبة النبوّة؟

ولعلّ المؤلّف يريد أن يرجع عجلة التاريخ إلى القرن الثاني الهجري ويشير إلى أبي الخطاب الذي ادّعى أُلوهية الإمام الصادق، وهذا من أغرب الأُمور وأبعدها عن الواقع، إذ يتوقّف عن الكتابة لوجود رأي شخص أو عدّة قليلة نقل عنهم هذا، وقد قبرت آراؤهم في مهدها، والكلّ يعترف بذلك!! أم أنّه يريد منا أن نتحوّل من الحقائق العلميّة إلى الأُمور الوهمية، والأساطير الخيالية، فنبرزها كأنّها أُمور ملموسة مثل أُسطورة السبئية،

١. الإمام الصادق، ص٢ ـ ٤.

ومع ذلك فهو يعترف بأنّها انقرضت ولا بقاء لها[١].

كما يعترف المؤلّف بأنّه لا يوجد اليوم من الشيعة من يؤلّه الأئمّة، ومتى ألّه الشيعة أئمّتهم؟! ولا يمكن أن يصدر هذا القول إلّا ممّن يجهل معاناة الأئمّة من أقوال الغلاة، وفضح الإمام الصادق ادّعاءاتهم وعقائدهم وتبرؤه منهم، وإجماع الشيعة على الطعن بتلك العقائد، وإنّما كان الغلوّ ستاراً لأعداء الإسلام وأهل البيت عليهم السلام، وكيف تبقى صلة بمثل هذه الفِرق الضالّة بعد حملة الأئمّة من أهل البيت ضدّهم؟

أمّا ادّعاء الرتبة التي هي قريبة من مرتبة النبوّة فلا أدري ماذا يقصد بهذا القول، لأنّه لم يوضّح ما قال، وترك هذا بدون بيان يوجب تهويل الأمر وإثارة الشكوك، ولكنّه أوضحها في غير هذا الكتاب، فهو يقول في كتابه المحاضرات:

إنّهم يرون ـ أي الشيعة ـ أنّ الأحاديث المرويّة عن هؤلاء الأئمّة من السنّة، إذ هم الذين حملوا إلى الناس علم النبيّ فما عندهم من علمٍ فهو من علم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم متّبع فعلهم متّبع أيضاً. وهكذا نرى هذه الفرقة ترفع الأئمّة إلى هذه المرتبة التي لا تعلو عليها إلّا مرتبة النبوّة، فهم يعطون الإمام ما يعطونه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ويعصمونه عن الكبائر والصغائر، وعن الخطإ والنسيان والغفلة، ولا يعلو عليه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إلّا بأنّه يُوحى إليه، وأنّه النبيّ المبعوث، وأنّ كلّ علم لهم مشتقّ من علمه الشريف[٢].

هذا ما يذكره حول ادّعاء المرتبة المقاربة من مرتبة النبوّة، ولا أدري ما هو مورد الاستنكار من ذلك؟ وما معنى الإمامة إن لم تكن كذلك؟ فالإمام هو ممثّل النبي، والمبلّغ عنه أحكام الله سبحانه وتعالى، وهو أعلم الأُمّة وأورعهم، وأزهدهم وأتقاهم، وهو متّصف بجميع صفات الكمال، ومنزّه عن شوائب الأعمال، ومعصوم من الزلل ... إلى آخر صفاته، وإذا لم يكن الإمام كذلك ـ كما نعتقد ـ فما الفرق بينه وبين غيره؟ وما هو اختصاصه في تحمل عبء تبليغ الأحكام ورعاية الأُمّة؟

ولئن كان الغلوّ وادّعاء الأُلوهية وادّعاء الرتبة المقاربة لرتبة النبوّة مانعة؛ فإنّ التأخير عن الكتابة في أبي حنيفة أولى؛ لأنّ أخباره قد رفعته إلى أسمى درجة من الكمال، وهي قريبة من مرتبة النبوّة، بل فوقها، والمؤلّف مع ذلك يقول: «إنّ أتباع مذهبه غالوا في الثناء عليه حتّى تجاوزوا فيه رتبة الفقيه المجتهد»[٣]، بل وجدناهم يرفعون مقام أبي حنيفة إلى درجة لا يقاربها أحد، فهو بصورة الإنسان وسيرة المَلَك، كما يقول الأُستاذ السيّد عفيفي المحامي[٤]. وإنّه وضع ستّين ألف مسألة في الإسلام، ثمانية وثلاثون ألفاً في العبادات، والباقي في المعاملات، ولولاها لبقي الناس في الضلالة.[٥]

وهذا كلّه هيّن بالنسبة إلى ادّعاء مرتبة تعلو على

١. ابن حزم لأبي زهرة، ص ١١٩.
٢. المحاضرات، ص٢٣ ـ ٣٤.
٣. مقدمة كتاب أبوحنيفة لأبي زهرة.
٤. مقدمة كتاب أبوحنيفة للسيد عفيفي.
٥. مفتاح السعادة، ج ١، ص ٧١.

www.noormags.ir

مرتبة الصحابة، بل مرتبة النبوّة، وإنّه كلقمان الحكيم في عصره.

كما قالوا: بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أسف أن لا يكون في أُمته مثل لقمان في حكمته، فأخبره جبرئيل إن كان في أُمة داود مثل لقمان يتكلّم بعدد كلّ حبّة من الصُبّرة حكماً، فنحن نجعل في أُمّتك نعمان يتكلّم بعدد كلّ حبّة من الصُبّرة مسائل وأجوبة...[1] أي: إنّ أبا حنيفة أصبح ملهماً من الله في علمه، يتكلّم بما لم يتكلم به غيره، وهو بهذا يرتفع إلى درجة النبوّة، وأعلى من درجة الصحابة، إذ لم يكن فيهم مثل لقمان فأسف النبيّ لذلك، فكان أبوحنيفة سلوته.

وأعظم من هذا أنّهم قالوا: إنّ النّبي افتخر بأبي حنيفة. وتقوّلوا عليه: بأنّه يقول: إنّ آدم افتخر بي، وأنا أفتخر برجلٍ من أمّتي اسمه النعمان بن ثابت[2]. وفي خبرٍ آخر: الأنبياء يفتخرون بي وأنا أفتخر بأبي حنيفة، ومن أحبّه فقد أحبّني، ومن أبغضه فقد أبغضني.[3]

ويطول بنا المدى إن أردنا أن نقدّم نماذج من الغلوّ في وضع أحاديث، وخلق حكايات، وتلفيق أقوال تستوجب تأخير الكتابة عن أبي حنيفة، وكذلك الأمر في غيره من رؤساء المذاهب، فالجميع قد أُحيطوا بهالة من الغلوّ والتقدير المبالغ فيه.

ونسأل المؤلّف: هل هؤلاء الذين كتب عنهم هم أقلّ غلوّاً، والطريق إلى معرفتهم أسهل بكثير من طريق معرفة شخصيّة الإمام الصادق عليه السلام؟

ثمّ مهّد المؤلّف لدراسته عن الإمام بتمهيدٍ لطيف، يتضمّن سوء عاقبة الخصومة في الدين، لأنّها تحدث تشكيكاً في الحقائق، وحيث كان التشكيك كان الاضطراب النفسي ... إنّ الفِرَق التي حملت هذه الخصومات حملت مع الافتراق علماً فيه بيان وجهات النظر المختلفة، ففي كلّ فرقةٍ من الفرق ميراث لعلمٍ غزير يجب أن يدرس، ويمكن أن نستخلص منه حقائق تفيد الإسلام، وقد تتّخذ سلاحاً للدفاع عنه كتلك الفلسفة التي تركها المعتزلة في تنزيه الله تعالى، ثمّ يقول:

> وإنّ في الآراء الفقهية التي وصلت إليها بعض الفرق الإسلامية، كالزيدية والإمامية ما يصحّ الأخذ به، ويكون علاجاً لبعض أدوائنا الاجتماعية، وهو في ذاته لا يخالف كتاباً ولا سُنة، بل استنباط حسن على ضوئهما، وقد أخذت قوانين مصر بالفعل من آراء الإمامية، وقوع الطلاق الثلاث بلفظ الثلاث طلقة واحدة، نعم صرّحت المذكّرة التفسيرية أنّها أخذته من ابن تيمية، ولكن ابن تيمية صرّح بأنّه أخذها من أقوال الأئمّة من أهل البيت، وأخذ قانون الوصية رقم ٧١ سنة (١٩٤٦م) بإجازة الوصيّة لوارث، وهو رأي عند الإمامية، وإن كان المأثور عن الإمام جعفر خلافه[4].

إنّنا نتّفق معه في كثيرٍ من أقواله، وهو بحديثه هذا يبعث الأمل في النفس بتحقيق ما يجب على كلّ

١. المناقب للمكي، ج ١، ص ١٢.
٢. جامع المسانيد، ج ١، ص ١٤ ـ ٢٠؛ الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، ج ١، ص٥٢ و ٥٤.
٣. الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، ج ١، ص٥٢ و ٥٤.
٤. الإمام الصادق لأبي زهرة، ص ١١.

www.noormags.ir

مسلم تحقيقه، من الدعوة إلى الأُلفة ونبذ الخصومات، ليخفّ المصاب ويهون الخطب، ويزول سوء التفاهم، بالدعوة إلى التقارب في عصر أحوج ما نكون فيه إلى التفاهم والوحدة. فقد حلّت بنا مشاكل متشابكة. وفرّقتنا عوامل مختلفة، وهي لا تزال تفتك بدائها بالرَّغمِ من الوعي الذي حصل في الآونة الأخيرة، والصحوة التي عمّت أكثر البلدان. لكن الذي يلزمنا أن نؤاخذه فيه علمياً هو نسبة الأثر عن الإمام الصادق عليه السلام بعدم الوصية للوارث، والذي يظهر منه جزمه بهذه المسألة، والواقع خلاف ما ذهب إليه، فإنّ الأثر الصحيح عن الإمام الصادق هو إجازة الوصية للوارث؛ لرواية أبي بصير قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الوصية للوارث، فقال: تجوز»[1]. ومثله عن محمّد بن مسلم عنه عليه السلام.

أمّا ما رواه القاسم بن سليمان قال: «سألت أباعبدالله عليه السلام عن رجلٍ اعترف لوارث بدين في مرضه، فقال: لا تجوز وصيّته لوارث، ولا اعتراف له بدين»[2]، فقد حمل ذلك على نفي الوصية بالزائد عن الثلث، كما في الحديث النبويّ المرويّ عن تحف العقول أنّه صلى الله عليه وآله قال: «إنّ الله قسّم لكلّ وارث نصيبه من الميراث، ولا تجوز لوارث وصيّة في أكثر من الثلث»[3].

وتجدر الإشارة إليه أنّ عبارة المؤلّف حول إجازة الوصية للوارث في المذهب الجعفري توهم بأنّ ذلك مخالف لكتاب الله العزيز، والحقيقة أنّ القول بعدم جوازها خلاف لكتاب الله، إذ يقول عزّ من قائل: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ﴾[4] فهذا نصٌّ، وادّعاء نسخه بالحديث الذي رواه أبوقلابة عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: «لا وصية لوارث»[5] فهو خبر آحاد، والكتاب لا ينسخ بخبر الآحاد، وعلى مذهب الشافعي أنّ القرآن لا ينسخ بالسنّة[6].

كان أملنا من المؤلّف أن يترك التعبير بما يثير الشكّ ويطمس الحقيقة، وكان الأجدر به أن يشير إلى الخلاف ليسلم من المؤاخذة في مخالفة ما وعد فيه بتمهيده السابق.

والأمر نفسه ينسحب على بحث المتعة، فينسب إلى الإمام الصادق عن كتب الزيدية بأنّه قال: هي الزنا، ويذهب لتأييده ويبدي رأيه بأنّ المتعة من المخادنة التي نهى الله عنها.

ولعلّه نسي أنّ هذه المسألة قد حرّرها العلماء وبسطوا القول فيها، وكثر فيها النقاش والجدل، ولا جدال في مشروعيّتها في عهد النبي صلى الله عليه وآله، وَادُّعِيَ بعد ذلك نسخها، وقد ثبت على تحليلها بعد رسول الله صلى الله عليه وآله جماعةٌ من السلف، منهم من الصحابة: أسماء بنت أبي بكر، وجابر بن عبدالله، وابن مسعود، وابن عباس، ومعاوية، وعمرو بن حريث، وأبوسعيد وسلمة ابنا أُمية

١. الكافي، ج ٧، ص ٩ و ١٠، باب الوصيّة للوارث، ح ١.
٢. من لا يحضره الفقيه للصدوق، ج ٤، ص ١٩٤؛ وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٣٧٥، ١٥ باب جواز الوصية للوارث، ح ١٢.
٣. تحف العقول، ص ٣٤؛ شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٢٨.
٤. البقرة (٢): ١٨٠.
٥. نيل الأوطار، ج ٦، ص ٣٩ ـ ٤٠.
٦. نيل الأوطار، ج ٦، ص ٤٠.

www.noormags.ir

بن خلف، ورواه جابر بن عبدالله عن جميع الصحابة مدّة حياة رسول الله صلى الله عليه وآله ومدّة أبي بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر[1].

وقال الحافظ في التلخيص: «ومن المشهورين بإباحتها ابن جريج فقيه مكّة، ولهذا قال الأوزاعي: يترك من قول أهل الحجاز خمس، منها متعة النساء[2]. وروي عن عمر بن الخطاب أنّه إنّما أنكرها إذ لم يشهد عليها عدلان»[3].

وقال الشوكاني: وممّن حَكى القولَ بجواز المتعة عن ابن جريج، الإمام المهدي في البحر، وحكاه عن الباقر والصادق والإمامية[4]. ويظهر من كتب الزيدية أنّ الإمام الباقر والصادق عليهما السلام كانا يقولان بجواز المتعة[5].

وما ذكره المؤلّف من أنّ الإمام الصادق عليه السلام قال: عن المتعة إنّها الزنا، فهو لا صحّة له ومكذوبٌ عليه، وليت المؤلّف ذكر المصدر لذلك.

ولعلّه اشتبه على المؤلّف الأمر فيما ذكره الشوكاني عن الخَطّابي، إذ يقول: «والبيهقي نقل عن جعفر بن محمّد أنّه سئل عن المتعة فقال: هي الزنا بعينه». فظنّ المؤلّف أنّ هذا النقل عن الشوكاني، ويعتبر ذلك كرواية يرويها عن الإمام الصادق عليه السلام، ولا أستبعد ذلك من تساهل الشيخ في النقل وتسرّعه في الحكم.

وعن بيت الإمام الصادق عليه السلام يقول:

كان البيت العلوي أكبر مصادر النور والعرفان بالمدينة المنوّرة، فإنّه منذ نكبة الإسلام بمقتل الشهيد وأبي الشهداء الحسين بن علي (رضي الله عنهما) انصرف أهل البيت إلى العلم النبوي يتدارسونه ... ولنذكر لك مناقشة جرت بينه وبين أبي حنيفة فقيه العراق، وكان أبوحنيفة قد اشتهر بكثرة القياس، حتّى تناولته الألسن، وإليك بعض ما جرى بينهما:

قال محمّد الباقر: أنت الذي حولت دين جدّي وأحاديثه إلى القياس؟!

قال أبوحنيفة: اجلس مكانك كما يحقّ لي، فإنّ لك عندي حرمة كحرمة جدّك صلى الله عليه وآله في حياته على أصحابه، فجلس ثمّ جثا أبوحنيفة بين يديه، ثمّ قال: إنّي سائلك عن ثلاث كلمات، فأجبني: الرجل أضعف أم المرأة؟

قال الباقر: المرأة أضعف.

قال أبوحنيفة: كم سهم المرأة في الميراث؟

قال الباقر: للرجل سهمان وللمرأة سهم.

قال أبوحنيفة: هذا علم جدّك، ولو حولت دين جدّك لكان ينبغي في القياس أن يكون للرجل سهم، وللمرأة سهمان، لأنّ المرأة أضعف، ثمّ الصلاة أفضل أم الصوم؟

قال الباقر: الصلاة أفضل.

قال أبوحنيفة: هذا قول جدّك، ولو حولت قول جدّك لكان أنّ المرأة إذا طهرت أمرتها أن تقضي الصلاة ولا تقضي الصوم، ثمّ البول أنجس أم النطفة؟

١. المحلى لابن حزم، ج ٩، ص ٥١٩.
٢. نيل الأوطار، ج ٦، ص ١٣٥.
٣. المحلى، ج ٩، ص ٥٢٠.
٤. نيل الأوطار، ج ٦، ص ١٣٦.
٥. نيل الأوطار، ج ٦، ص ١٣٦.

www.noormags.ir

قال الإمام الباقر: البول أنجس.

قال الإمام أبوحنيفة: لو كنت حولت دين جدّك بالقياس لكنت أمرت أن يغتسل من البول، ويتوضّأ من النطفة، ولكن معاذ الله أن أحوّل دين جدّك بالقياس. فقام الإمام الباقر وعانقه وقبّل وجهه، ومن هذا الخبر تتبيّن إمامة الباقر للعلماء يحضرهم إليه ويحاسبهم على ما يبلغه عنه أو يبدر منهم، وكأنّه الرئيس يحاكم مرؤوسيه ليجعلهم على الجادة....

وهذه القصة ذكرها المؤلّف هنا بدون مصدر ولا سند، وهي مقلوبة ومفتعلة، والقضية كانت بين الإمام الصادق عليه السلام وبين أبي حنيفة، وكان الإمام الصادق عليه السلام هو الذي ساق هذه المسائل على أبي حنيفة مستنكراً عمله بالقياس، وأبوحنيفة يجيب، وقد ذكرها المؤلّف على وجهها الصحيح[1] كما يلي:

عن عيسى بن عبدالقرشي قال: دخل أبوحنيفة على أبي عبدالله _ أي الصادق _ فقال له: يا أبا حنيفة، بلغني أنّك تقيس، قال: نعم.

قال: قال لا تقس، فإنّ أول من قاس إبليس حين قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾[2]، فقاس ما بين النار والطين، ولو قاس نورية آدم بنورية النار لعرف فضل ما بين النورين وصفاء أحدهما.

ثم يقول المؤلّف: وجاء في الكافي أيضاً عن أبي حنيفة: استأذنت عليه _ أي الصادق _ فحجبني وجاء قومٌ من الكوفة ... _ إلى آخر ما ذكره، وإنّ الإمام الصادق أنكر على أبي حنيفة قياسه وأورد عليه مسألة المقايسة بين البول والمني، ومسألة الصلاة والصوم والحيض، ومسألة ميراث الأنثى، وميراث الذكر....

فالقصّة إذن مختلقة، ولا بدّ للمؤلّف أن يستنطق ثمّ يحكم حسب ما يؤدّي إليه رأيه، وما أدى إليه تتبّعه، وهل القصّة كانت بين الإمام الباقر عليه السلام، وأنّه هو المسؤول وبين أبي حنيفة وهو السائل؟ أم كانت بين الإمام الصادق عليه السلام وبين أبي حنيفة كما هو الصحيح؟ وهنا يصدر المؤلّف حكمه بصفته قاضياً فيقول:

إنّ لهذه القصّة روايتين: إحداهما في كتب أخبار أبي حنيفة، وتروي القصة مع أبي جعفر الباقر (رضي الله عنهما)، وتذكر أنّ أبا حنيفة هو الذي ساق مسألة قضاء الحائض للصوم دون الصلاة، ومسألة الاغتسال من المني دون البول، ومسألة نصيب البنت دون الذكر. والثانية رواية الإمامية بين أبي عبدالله وأبي حنيفة، وأنّ السؤال كان من الصادق[3].

وبعد أن حصر المؤلّف الرواية بطريقين لا ثالث لهما أخذ يقارن ويوازن ليصدر حكمه في ذلك فيقول:

هذه الرواية لم يسندها الكليني إلّا إلى أبي حنيفة، ومن حقّنا أن نوازن بينها وبين المرويّ عن أبي حنيفة رضي الله عنه في مناقبه، أنّ المناقشة بينه وبين الباقر، وأنّ أبا حنيفة هو الذي أورد مسألة المقايسة... وما دامت الرواية مستندة إلى أبي حنيفة

١. الإمام الصادق لأبي زهرة، ص ٢٩١.
٢. الأعراف (٧): ١٢.
٣. الإمام الصادق لأبي زهرة، ص ٥١٧.

www.noormags.ir

فإنّا نقبل كلام الرواة عنهم، لأنّهم أعلم به، ولأنّ الكليني ليس في درجة أبي حنيفة في الفقه...[1].

١) إنّه قارن بين الطريقين عندما حصر الرواية فيهما: أوّلهما كتب المناقب، وثانيهما كتاب الكافي للشيخ الكليني رحمه الله. وقد اعتبر ما جاء في كتب المناقب صحيحاً، وهو أوثق ممّا جاء عن الكليني، إذ المؤلّف متحامل عليه، وما دام كذلك فهو لا يثق بما يرويه، كما صرّح مراراً وهاجمه في عدّة مواطن ظلماً وعدواناً.

٢) إنّ القصّة غير منحصرة في هذين الطريقين فقط، فقد رواها الكثيرون بأنّها كانت بين الإمام الصادق عليه السلام وأبي حنيفة، وما جاء في كتب المناقب غير صحيح. نذكر هنا واحداً منها وهو كتاب الحلية؛ لعلمٍ من أعلام السنة، ومحدّثٍ من محدثيهم، وهو أبونُعَيم (م ٤٣٠هـ)؛ فقد أوردها[2] بسندٍ عن عبدالله بن شبرمة القاضي قال:

دخلت أنا وأبوحنيفة على جعفر بن محمّد، فقال لابن أبي ليلى: من هذا معك؟

قال ابن أبي ليلى: هذا رجل له بصرٌ ونفاذ في أمر الدين.

قال: لعلّه يقيس الدين برأيه؟ قال: نعم.

فقال جعفر لأبي حنيفة: ما اسمك؟ قال: نعمان ...

ثمّ قال له: حدّثني أبي، عن جدّي أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال: أوّل من قاس أمر الدين برأيه إبليس، قال الله تعالى له: اسجد لآدم. فقال: ﴿أَنَا خَيرٌ مِنهُ خَلَقتَنِي مِن نَارٍ وَخَلَقتَهُ مِن طِينٍ﴾[3] فمن قاس الدين برأيه قرنه الله يوم القيامة بإبليس، لأنّه اتّبعه بالقياس.

ثمّ قال جعفر: أيّهما أعظم، قتل النفس أو الزنا؟

قال أبوحنيفة: قتل النفس.

قال الصادق: فإنّ الله عزّوجلّ قبل في قتل النفس شاهدين، ولم يقبل في الزنا إلّا أربعة.

قال الصادق: أيّهما أعظم الصلاة أم الصوم؟

قال أبوحنيفة: الصلاة.

قال الصادق: فما بال الحائض تقضي الصوم، ولا تقضي الصلاة؟! فكيف يحك يقوم لك قياسك؟ ... اتّق الله ولا تقس برأيك.

هكذا يروي أبونُعَيم في كتاب الحلية هذه القصّة، وهو أوثق وأشهر من كتاب المناقب لأبي حنيفة. فحكم الشيخ بانحصار طريق هذه القصة غير صحيح، ولأن قدّم الشيخ كتب المناقب على كتاب الكافي وذهب لصحّتها دونه، ففي ذلك أمر لا يخفى وقصد لا يجهل، دائماً يترائى من وراء الألفاظ، ولنفرض تنزّلاً عدم الوثوق بما ينقله الشيخ الكليني، فكيف خفيت عليه المصادر الأُخرى، كدعائم الإسلام، للقاضي أبي حنيفة النعمان المغربي، وهو أقدم من كتاب المناقب وغيره من كتب التاريخ والحديث؟

وإن أخفى المؤلّف مصدر المحاورة فنحن لا نخفيه، إنّ هذه القصة أو هذه المحاورة المقلوبة ذكرها الكردري

١. الإمام الصادق لأبي زهرة، ص ٢٩٣.
٢. حلية الأولياء، ج ٣، ص ١٩٦.
٣. الأعراف (٧): ١٢.

www.noormags.ir

في مناقب أبي حنيفة[١]، والخوارزمي في مناقب أبي حنيفة أيضاً[٢] وكلاهما يرويانها بسند عن عبدالله بن المبارك فهو شاهدُ عِيانٍ لهذه القصة، وهي تبدأ بمكاتبة أبي المحاسن، وسند هذه المحاورة كلّهم من الحنفية، ولا نكلّف أنفسنا بالبحث عنهم، ولكننا نكتفي باستنطاق عبدالله بن المبارك، فهل شاهد هذه القصّة أم رواها عن أحد؟!

ولا يمكن أن يكون هو المشاهد، وذلك لأنّ ولادة عبدالله بن المبارك هذا كانت في سنة (١١٨ هـ) ووفاته كانت في سنة (١٨١ هـ)[٣] وبهذا يثبت أنّ ابن المبارك لم يشاهد القصة، وأنّها مكذوبة عليه، إذ كيف يعقل أن يدعي مشاهدة شيء وهو في بطون الأرحام؟ لأنّ وفاة الإمام الباقر عليه السلام كانت سنة (١١٤ هـ) أي قبل ولادة ابن المبارك بثلاث سنين، وعلى ما يرويه الكردري[٤] من أنّه قيل: إنّ ولادة ابن المبارك سنة (١٢٩ هـ) فيكون الفرق أربع عشرة سنة بين ولادة ابن المبارك ووفاة الإمام الباقر عليه السلام؟

وعلى كلّ حال: فإنّ مقارنة المؤلّف وحكمه بعد ذلك غير صحيح، لأنّ كُتّاب المناقب قد وضعوا أشياء كثيرة، وخلقوا حكايات وقالوا فيها أقوالاً مغرقة في الكذب، ومسرفة في المبالغة، ودافعهم في ذلك إمّا تعصّبهم لإمامهم، أو إعجابهم به، وهذا يستوجب التثبّت في الحكم بصحّة ما ينقلونه وتحقّق صدق ما يقولونه. ولقد دفعهم التعصب إلى تغيير بعض المحاورات والمناظرات عن أصلها، أمثال هذه المحاورة وغيرها، وعلى سبيل المثال نشير هنا إلى ما ذكره الكردري في محاورة[٥] مؤمن الطاق مع أبي حنيفة على غير صورتها الواقعية، وقد ذكر هذه المناظرة ابن النديم في الفهرست، وهو أقدم من الكردري وأوثق منه[٦].

## علم الإمام: إلهاميٌّ أم كسبيٌّ؟

ويقول المؤلّف الشيخ أبوزهرة:

هنا يختلف تفكيرنا عن تفكير إخواننا الإمامية، فهم يرون أنّ علمه إلهاميّ لا كسب فيه، ونحن نقول: إنّ علمه كسبي فيه إشراق الإخلاص، ونور الحكمة، ورياضة النفس على التقوى، والفضيلة والسموّ الروحي، والعزوف عن مناعم الدنيا ومشاغلها، ولذلك نحن نفرض أنّه تلقّى على شيوخ، وأخذ عنهم ودارسهم، وأنّه بهذا جمع علوم الحديث، والفقه، والقرآن، واتصل بمعاصريه في سبيل الحصول على هذه المجموعة العلمية، كما كان بيته بيت الحكمة والعلم[٧].

وإنّنا لا بدّ أن نفرض أن أساتذته ثلاثة، تلقّى عليهم، وكلّهم له قدم ثابتة في العلم، وكلّهم إمام يؤخذ عنه. أوّلهم جدّه علي زين العابدين رضي الله عنه، فقد مات

١. المناقب للكردري، ج ١، ص ٢٠٨.
٢. المناقب للخوارزمي، ج ١، ص ١٦٧ ـ ١٩٧.
٣. شذرات الذهب، ج ١، ص ٢٩٥؛ الخلاصة للخزرجي، ص ١٧٩؛ مناقب أبي حنيفة للكردري، ج ٢، ص ١٦٧.
٤. المناقب للكردري، ج ١، ص ١٦١ ـ ١٦٣.
٥. المناقب للكردري، ج ١، ص ١٦٢.
٦. تكملة الفهرست، ص ٨.
٧. الإمام الصادق لأبي زهرة، ص ٨٧.

www.noormags.ir

زين العابدين والصادق في الرابعة عشرة من عمره أو حولها، وهذه السنّ هي سن التلقّي والأخذ، فلا بد أنّه أخذ عنه، وخصوصاً أنّه بقية السلف من أولاد الحسين رضي الله عنهم. وإنّ زين العابدين هذا كان يأخذ علم أهل البيت ويضيف إليه علم التابعين الذين عاصروه، وكان يدخل مسجد رسول الله ويجلس في حلقاتهم، وقد روي أنّه قال له نافع بن جبير بن مطعم القرشي عاتباً: غفر الله لك، أنت سيد الناس تأتي تتخطّى خلق الله وأهل العلم من قريش حتّى تجلس مع هذا العبد الأسود!! فقال له عليّ بن الحسين: إنّما يجلس الرجل حيث ينتفع، وإنّ العلم يطلب حيث كان. وروي أنّه كان يسعى للالتقاء مع سعيد بن جُبَير التابعي وكان من الموالي، فقيل له ما تصنع به؟ قال: أُريد أن أسأله عن أشياء ينفعنا الله بها، ولا ينقصه أنّه ليس عندنا ما يرمينا به هؤلاء[1].

يبدو من كلامه أنّه يصوّر الشيعة بأنّهم ينفون أخذ الإمام الصادق عليه السلام عن جدّه زين العابدين وأبيه الباقر عليهما السلام، وهذا أمر لا تقول به الشيعة الإمامية، فهم متّفقون على أخذ الأئمّة بعضهم من بعض، ورواية بعضهم عن بعض، فأهل البيت حلقة متماسكة، ومدرسة مستقلّة تتّصل برسول الله صلى الله عليه وآله بأوضح السبل، وأقرب الطرق. وأبوزهرة يعدّ هذا الاستقلال غريباً لا يهضمه التفكير ولا يقبله ذوقه، ولهذا أصبح في موضوع علم الإمام عليه السلام في لفٍّ ودوران، فقد فرض فرضاً، فأدخل القاسم بن محمّد بن أبي بكر في شيوخ الإمام الصادق؛ لأنّه جدّه فلابدّ أنّه روى عنه. ونحن لا نبخس حقّ القاسم، فهو عَلَمٌ من أعلام الأُمة، ومن الفقهاء السبعة، ومن تلامذة الإمام زين العابدين عليه السلام، ولكن لم نجد للإمام الصادق عنه رواية أو نقل قول، فالافتراض مخدوش.

ثمّ راح يسلك طريقاً آخر في إثبات أخذ أهل البيت عليهم السلام عن غيرهم، فحدّثنا برواية نافع بن جُبير: أنّ الإمام زين العابدين قد حضر عند زيد بن أسلم، وهذه الرواية قد ذكرها أيضاً في صفحة أُخرى من الكتاب، الصفحة ٢٠٠ وعقّبها بقوله: «وقد رواها صاحب حلية الأولياء بسندٍ متّصل نعتبره نحن سنداً صحيحاً صادقاً».

ولابدّ لي أن أُسارع هنا فأجيب عمّا يدّعيه من اتّصال السند وصحّته وصدقه، فأقول: إنّ سند الرواية كما يلي: قال أبونُعَيم:

حدّثنا عمر بن أحمد بن عثمان، قال: حدّثنا الحسين بن محمّد بن سعيد، قال: حدّثنا الربيع بن سُلَيمَانَ، قال: حدّثنا بشر بن بكر والخصيب بن ناصح، قالا: حدّثنا عبدالله بن جعفر عن عبدالرحمن بن حبيب بن ازدك قال: سمعت نافع بن جبير يقول لعليّ بن الحسين: غفر الله لك، أنت سيّد الناس وأفضلهم تذهب إلى هذا العبد فتجلس معه، يعني: زيد بن أسلم. فقال: ينبغي للعلم أن يتّبع حيث ما كان[2].

وقبل الخوض في المناقشة نلفت النظر إلى الخلاف بين

١. البداية والنهاية لابن كثير، ج ٩، ص ١٠٧.

٢. الحلية، ج ٣، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

www.noormags.ir

نقل المؤلّف وبين المصدر الذي نقل عنه، فليس في أصل الرواية «تتخطّى خلق الله»، وليس فيها لفظ «عابثاً»، وليس فيها أيضاً «إنّما يجلس الرجل حيث ينتفع». فهذه الأُمور لم تأتِ بلفظ الرواية المنسوبة إلى نافع، كما ذكرها المؤلّف هنا.

وبعد، فنسأله عن حكمه السريع العاجل باتّصال السند وصحّته وصدق الرواية، فهل عرفهم وقاس ذلك بمقياس العلم؟

أمّا نحن فقد أجرينا فحصاً دقيقاً، فتبيّن علّة هذه الرواية في موضعين:

الأوّل: رجال السند، فقد ظهر أنّ هذا السند الذي وصفه بالصحّة فيهم من لم يُعرَف أو هو فيه جهالة، إذ ليس له ذكر في كتب الرجال والحديث، نعم إلّا الربيع بن سليمان، وهما اثنان:

أحدهما: الربيع بن سليمان بن داود الجيزي المتوفّى سنة (٢٥٦ هـ) ولم يوثقه أحد إلّا يونس[1].

والآخر: الربيع بن سليمان بن داود المرادي مولاهم المصري مؤذّن الفسطاط المتوفّى سنة (٢٧٠ هـ).

وأمّا عمر بن أحمد بن عثمان، فهذا الاسم ينطبق على رجلين أيضاً: أحدهما الحضرمي، والثاني النهرواني، وكلاهما مجهولان بل وأحدهما متّهمٌ بالوضع[2] فلا يمكن وصف هذا السند بالصحّة، وذاك القول بالصدق.

أمّا الحسين بن محمّد بن سعيد فلا يعرف من هو حتّى يوصف نقله بالصحّة وقوله بالصدق، ولا نعلم كيف استطاع المؤلّف أن يصحّح حديثه؟! وأمّا بشر بن بكر فليس له منزلة يتحلّى فيها بالصدق فيوصف حديثه بالصحّة، فهو مجهولٌ لا يُعرَف، بل منكر الحديث، كما نصّ على ذلك الأزديُّ وغيرُه إلى آخر السلسلة كابن أزدك وابن ناصح.

وأمّا اتّصال السند، فلو كان المؤلّف حيّاً لرجوناه أن يوصل لنا السلسلة بين عمر بن أحمد وبين الربيع بن سليمان، فثمّة انفصال بينهما، من طول المدّة وتفاوت الوقت، وهذا من أعظم الموهنات.

الثاني: متن الرواية، فقد انكشف لنا أنّ زيد بن أسلم لم تكن له حلقة درس في عصر الإمام زين العابدين، لأنّ زيداً كان حدث السنّ لم يتجاوز عمره الخامسة والعشرين عند وفاة الإمام زين العابدين عليه السلام؛ فإنّ ولادة زيد سنة (٦٦ هـ) ووفاته سنة (١٢٦ هـ) وكانت ولادة الإمام زين العابدين عليه السلام سنة (٣٨ هـ) ووفاته سنة (٩٢هـ)[3] فالإمام زين العابدين عليه السلام أكبر من زيد بثمانٍ وعشرين سنة. فهل يستطيع أحد أن يفرض حلقة درس لشاب حدث السن مع وجود شيوخ المدينة، وسادات قريش، وكبار رجال العلم؟! مع أنّ علماء الرجال قد ذكروا زيد بن أسلم في عداد تلامذة الإمام زين العابدين ورواة حديثه، بل وهو أصغرهم سناً[4]!! والمثير للدهشة أنّ المؤلّف نفسه يقرّ بهذا الأمر،

١. تهذيب الكمال، ج٩، ص ٨٦، ح ١٨٦٣.
٢. تهذيب الكمال، ج٩، ص٨٧، ح ١٨٦٤.
٣. تهذيب الكمال، ج ٢٠، ص ٤٠٣، ح ٤٠٥٠.
٤. الخزرجي في خلاصة تذهيب الكمال، ص ١٣١؛ تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ١٢٤؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ج ١، ص ٢٠٠ وغيرها من كتب الرجال.

www.noormags.ir

كما يقول في كتابه الإمام زيد بن علي[1] بعد أن ذكر التقاء زيد بواصل بن عطاء:

أيصحّ أن نقول إنّ زيداً تتلمذ على واصل؟ إنّ الرجلين في سنّ واحدة، فقد ولد كلاهما في سنة (٨٠) من الهجرة النبويّة أو قريباً من ذلك، ويظهر أنّهما عندما التقيا كان زيد في سنّ قد نضجت، لأنّ واصلاً لا يمكن أن يكون في مقام من يدرس، إلّا إذا كان في سنّ ناضجة...

وهذه نقطة نسجّلها له، ونشكره للتنبيه عليها، فقد نسب كُتّابُ الفرق ـ الذين يكتبون بدون تثبت ـ إلى زيد أنّه أخذ الاعتزال عن واصل بن عطاء وتتلمذه له، وهو بعيد عن الصحّة. وما أجدر به لو التفت هنا لهذه الحقيقة فيقرّرها هنا كما قرّرها هناك، فإنّ حضور الإمام زين العابدين عليه السلام في حلقة زيد وهو شيخ قد قارب الستّين، وزيد شابّ لم يتجاوز السادسة والعشرين من عمره، شيءٌ لا يمكن تصوّره!

وأمّا الرواية الثانية فهي مرسلة لا تصلح للاستدلال.

## ما جاء في وفاته عليه السلام

وفي صفحة (٦٣) وتحت عنوان وفاة الإمام الصادق عليه السلام يقول: «وقد قال بعض الإمامية: إنّ أبا جعفرٍ المنصور دسّ له السم في طعامه، ولا دليل على هذا القول، بل إنّ الذي يذكره المؤرّخون خلافه، لأنّ المنصور بكى عندما بلغه نعيه، حتّى اخضلّت لحيته...» واستشهد بما يرويه اليعقوبي من بكاء المنصور عليه، ثمّ يستمر في كلامه حول فراسة المنصور، وأنّ عيونه كانت يقظة متبعة، فكان على علمٍ باعتزال الصادق السياسة العملية وجنوحه إلى العلم، يغترف من مناهله ويستقي الناس من موارده ومصادره، ثمّ يقول: «ولهذا نرجّح أنه مات ـ أي الإمام الصادق ـ غير مقتول بسمٍّ أو غيره» انتهى.

وكلامه ساقه بلباقة، وظاهره المدح، ولكنّها تنطوي على أُمور، لكن الأهمّ أن نؤاخذه بترجيحه لرأيه من نفي وفاة الإمام بالسمّ، فهو ترجيحٌ بدون مرجّح، وتحكّم على التاريخ، ولقد ذكر ذلك منهم جماعة من علماء الجمهور، وصرّح بعضهم بأنّ المنصور هو الذي دسّ إليه السمّ، منهم:

١. المسعودي في مروج الذهب، ج٢، ص٢١٢.
٢. ابن حجر الهيتميُّ الشّافعي في صواعقه، ص ١٢٠.
٣. ابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة، ص ٢٤٣.
٤. الشبراوي في الإتحاف بحب الأشراف، ص ٥٤.
٥. الشبلنجي في نور الأبصار، ص ١٤٤.
٦. القرماني في تاريخه، ج١، ص٣٣٦ ....وغيرهم ممّا يطول ذكره، وبهذا يظهر أنّ نسبة القول للإمامية فقط غير صحيحة، ونفي وفاة الإمام الصادق غير مسمومٍ جناية على التاريخ، وترجيح للافتراضات الموهومة.

١. كتاب الإمام زيد لأبي زهرة، ص ٣٩.

www.noormags.ir

## أبوحنيفة وكلمته المشهورة

والأمر نفسه ينطبق على الخبر المرويّ عن أبي‌حنيفة: «لولا السنتان لهلك النعمان» وهي كلمة مشهورة قالها تلميذ الإمام الصادق عليه السلام لأنّه صحبه عامين، ويعد ذلك نجاة له كما هو مدلول اللفظ. ولكنّ المؤلّف أراد أن يشكّك في صحّة نسبة هذا القول لأبي‌حنيفة، فنسب نقل هذه العبارة إلى كتب الإماميّة، كما يقول في ص٣٨:

> وأبوحنيفة كان يروي عنه كثيراً ـ أي عن الصادق عليه السلام ـ واقرأ كتاب الآثار لأبي‌يوسف، والآثار لمحمّد بن الحسن الشيباني، فإنّك واجد فيهما رواية أبي‌حنيفة عن جعفر بن محمّد في مواضع غير قليلة. ويقول كتّاب الإمامية إنّه قد صحبه عامين، ويقولون: إنّ أبا حنيفة قال في هذين العامين: لولا السنتان لهلك النعمان.

قد يشقّ عليه تتبّع المصادر لهذه الكلمة المشهورة في كتب أهل السنّة، ولهذا أضع بين يديه أقرب كتاب إليه هو مختصر التحفة الاثني عشرية لمحمود شكري الآلوسي (ت ١٣٤٢هـ)؛ ففي صفحة ٨ من الطبعة الأولى سنة (١٣٠١ هـ) في الهند يقول: «وهذا أبوحنيفة وهو من بين أهل السنّة كان يفتخر ويقول بأفصح لسان: لولا السنتان لهلك النعمان، يريد السنتين اللتين صحب فيهما لأخذ العلم من الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه ...».

واذا عسر تحصيل الطبعة الأولى الحجرية، ولعلّه كذلك، فإنّي أضع بين يديه الطبعة الثانية المطبوعة في مصر سنة (١٣٧٣ هـ) في المطبعة السلفية، إذ العبارة موجودة في الصفحة الثامنة أيضاً.

والكتاب له صدى في العالم الإسلامي بما أحدثه من ضجّة، وما أثاره من فتنة، يوم أراد الاستعمار أن يحقّق أهدافه في بلاد الهند في إثارة الطائفية، فانتدب لهذه المهمّة رجلاً يُسمّى شاه ولي الله الهندي فألّف كتاباً أسماه التحفة الاثني عشرية وملأه طعوناً على الشيعة، ومات قبل أن يتمّه فأتمّه ولده، وترجمه إلى العربية رجل يسمّى غلام محمّد سنة (١٢٢٧ هـ) واختصره محمود شكري الآلوسي، وحدث من وراء نشر هذا الكتاب ما حدث من مآسي لحساب الاستعمار في البلاد الإسلامية، ممّا يؤلم ذكره، وبعد أن هدأت الفتنة ومرّ الزمن، وأفلس الاستعمار وأحسّ بشعور التقارب والتفاهم بين المسلمين، أراد أن يُرجِعَ عَجَلَةَ التاريخ، فيلعب لعبته لتربح ورقته، وأُعيد طبع هذا الكتاب على يد المُتسلّفة، عسى أن يعيد التاريخ نفسه، ولكن خاب الأمل وخسر هنالك المبطلون.

وبعد ذلك يقول:

> ولعلّ هاتين السنتين كانتا عندما خرج أبوحنيفة من العراق مهاجراً بدينه، وفراراً من تعذيب ابن هبيرة له، فإنّه أقام حينئذٍ ببلاد الحجاز، ولعله قد لازم الإمام جعفراً في هذه المدّة. وقد جاء في حلية الأولياء ما يؤكّد رواية هؤلاء الأعلام وغيرهم عن الإمام الصادق، فقد جاء فيها: وروى عن عدّة من

التابعين، منهم يحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب السختياني وأبان بن تغلب وأبوعمروبن العلاء ويزيد بن عبدالله الهادي، وحدّث عنه من الأئمّة الأعلام: مالك بن أنس، وشعبة بن القاسم، وسفيان بن عُيينة، وسليمان بن بلال، وإسماعيل بن جعفر...[1].

وقد رأينا كيف غالى بعض المنتسبين إلى مذهب الإمام جعفر فادّعوا له علماً لم يكن قد تلقّاه بطرق العالم عند البشر، ومن الغريب أنّنا نجد بجوار هؤلاء من محدّثي القرن الثالث من يتشكّك في رواية الإمام الصادق عترة النبي صلى الله عليه وآله، ويتكلّم في الثقة بحديثه ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾ ولكنّه التعصّب المذهبي يعمي ويصم، وليس في قول المغالين، ولا في قول المتشكّكين ما ينقص من مقام الإمام الصادق الجليل، فلم ينقص من مقام جدّه علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) كذب الكذّابين عليه، كما لم يضر عيسى بن مريم عليه السلام افتراء المفترين عليه ما بين منكرٍ لرسالته ومدعٍ لألوهيته.

إنّ المؤلّف ـ سامحه الله ـ قد تركّزت في ذهنه فكرة الغلوّ، فهو يردّدها بين آونة وأُخرى، ليبعث التشكيك في كثير من الأُمور، ونحن هنا لا نسائل المؤلّف عن الغلوّ وعن المغالين في الإمام؛ ولكنّنا نريد أن نسأله عمّن يشكّك في رواية الإمام الصادق من المحدّثين؛ فإنا لم نجد منهم من يذهب إلى ذلك قطّ.

١. حلية الأولياء، ج ٣، ص ١٩٩.

نعم، قد يسبق إلى الذهن ما ينسب إلى البخاري في توقّفه عن تخريج أحاديث الإمام الصادق عليه السلام، ولكن عدم تخريج البخاري لحديث الإمام الصادق لا يضرّ بمقامه، بعد أن رأينا البخاري قد خرّج أحاديث عن أُناس لا يتّصفون بالصدق والعدالة، بل ومنهم المتّهم في عقيدته، والكاذب في لهجته[2].

على أنّ المؤلّف لم يذكر اسم البخاري، ولكن نجده يصرّح به في موضع آخر، إذ يقول تحت عنوان فقه الصادق صفحة ٢٥٢:

> وكان ـ أي الإمام الصادق ـ من الثقات عند أهل الحديث ... وقد قالوا: إنّ البخاري لم يقبل الأحاديث المنسوبة إليه، وأنّ ذلك يحتاج إلى نظرٍ، وقد أشرنا من قبل إلى أن عدم قبول البخاري للمرويّات التي تنسب إليه لا يمكن أن ينال من إمامته، والآن نقول: إنّه لا يمكن أن يكون البخاري يجعل صدق من لقبه المسلمون جميعاً بالصادق موضع كلام ونظر، وأنّه روى عمّن دونه من التابعين فضلاً. ثمّ يوجه ذلك برأيه ورأيه محترم.

وعن صحيح البخاري وما أُحيط بهالةٍ من التعظيم والإجلال والإكبار، وأنّه عدل القرآن، وكلّ ما فيه صحيح، وقد تهيّب أكثر الحفّاظ عن نقد أحاديثه، ومن أقدم على ذلك عنّف[3] نجد من الظريف ما نقل في ذلك: أنّ مجلس المبعوثين في عهد الأتراك بالعراق قد قرّر مبلغاً جسيماً لوزارة الحربية جعلوه لقرّاء البخاري

٢. ضحى الإسلام، ج ٢، ص ١١٧ و ١١٨؛ أضواء على السنّة المحمّدية، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٤.
٣. تهذيب التهذيب، ج ٨، ص ١٤٦.

www.noormags.ir

في الأسطول، فقال الزهاوي وكان عضواً في المجلس: أنا أفهم أنّ هذا المبلغ في ميزانية الأوقاف، أمّا في الحربية فالمفهوم أنّ الأُسطول يمشي بالبخار لا بالبخاري. فثار عليه المجلس وشغب عليه العامة[١].

ويقول المؤلّف في ص ٧١: «ولو قلنا إنّ علمه _ أي الإمام الصادق _ كان إلهاميّاً خالصاً، ما كان مجتهداً وما كان متعرّفاً للأحكام، بل كانت تلقى عليه إلقاء كما يتلقى الوحي».

وقد ذكر هذا بعد أن مهّد له تمهيداً لطيفاً حول موضوع الإشراق النفسي، وبيان الإلهام الذي فسّره بقوله: «وما من عالمٍ باحثٍ إلّا شعر بأنّ وراء جهوده إلهاماً من الله تعالى نسمّيه توفيقاً منه، وهو وليّ التوفيق» ص٦٩ إلى ص٧١.

ولا ندري كيف يصحّ له أن يسمّي الإلهام بأنّه وحي ينزل على الأئمّة، كما ينزل على الأنبياء؟!

ولا ندري من أين أخذ هذا، وبأيّ دليل يؤيّده، فإنّ الشيعة لم تدّع للأئمّة نزول الوحي عليهم، إذ لا نبيّ بعد خاتم الأنبياء، وإنّما استقوا علمهم من الرسول الأعظم الذي لا ينطق عن الهوى، بل هو وحي يوحى؟!

ولا يبعد إن قلت: إنّه أخذ هذا الرأي من كاتبٍ مصريّ مشهور، وهو أحمد الشلبي، الأُستاذ في الجامعة الإسلامية باندنوسيا[٢]، أو من كتب المستشرقين هنا وهناك، الذين دأبهم إثارة الشكوك والريبة في كلّ مكان.

## حول الانحراف عند الشيعة

قد بذل المؤلّف جهده هنا في بيان ظهور الانحراف في العقائد والآراء في عامّة المسلمين، فيقول في صفحة ١٢١ تحت عنوان: الانحراف بين بعض الذين يدّعون التشيع:

وقد ظهرت تلك الحركات في عهد الإمامين محمّد الباقر وجعفر الصادق الذي نشأ فوجد أباه في أمر مرير من هؤلاء الذين يدّعون التبعية له، وهو منهم بريء، إذ كانوا يحاولون الاتّصال به وبالصادق من بعده، ولكن كان ينفر منهم نفوراً شديداً ... وإذا كان هؤلاء قد تفرّقوا في الفرق الإسلامية ما بين مرجئةٍ وحشويةٍ[!!] وغيرهم، فلا بدّ أن نتصور أنّهم قد نقلوا الأكاذيب على جعفر الصادق الإمام المفترى عليه[!!]، ولا بدّ أنّهم دسّوا في الأحاديث المرويّة عنه ترهات من أباطيلهم، وأخباراً من أكاذيبهم، وأنّ الخطابية أوّل من تكلّم في الجفر، ونسب فيه الكلام إلى الصادق؛ فهل لنا أن نتصوّر أنّه وصل إلى الكافي منهم؟ وهل لنا أن نتصوّر أن الكلام في نقص القرآن قد سرى إلى الكافي منهم؟ لا نقول هذا تشكيكاً في المصادر التي يستمسك بها إخواننا الإمامية، ولكنّا نقوله مخلصين لنتحرّى الصدق بالنسبة إلى الإمام الصادق، الذي هو إمام من أكبر أئمّة المسلمين، وليس إماماً للإثني عشرية فقط ... .

إنّه يصوّر لنا عظيم الموقف وخطره، وينتهي إلى نتائج: منها: أنّ هذه الانحرافات كانت محصورة في التشيّع، كما يفهم من كلامه.

١. مجلة الرسالة، ص ٤٠٢، السنة الخامسة.
٢. تاريخ التربية الإسلامية، ص ٣٤٥.

www.noormags.ir

ومنها: أنّ وضع هؤلاء للأحاديث المكذوبة كانت في كتب الشيعة!! ثمّ يتحوّل بلباقة ومهارة إلى الطعن في الكافي إذ يقول: «فهل لنا أن نتصوّر أنّه وصل إلى الكافي منهم؟».

فهو يكتم أمراً ويعبّر عن قصد، وليس هذا أوّل طعونه الخفية، فله أشياء كثيرة هنا، كما في قوله تحت عنوان الخوارج: «هذه هي الطوائف التي كانت تدّعي التشيّع لآل عليّ». كما في صفحة ١٣٠.

ومنها: أنّه يجعل الفحص والدراسة للأخبار المدسوسة لازمة لكتب الشيعة، وكأنّ الشيعة قد أهملوا هذه الناحية، فليس لهم شروط لقبول الرواية وصفات الراوي ومؤهّلاته لتصديق ما يُروى، مع العلم بأنّهم أشدّ الطوائف فحصاً وأعظمهم تدقيقاً في قبول المرويات، فلم يقفوا أمام كتاب موقف قدسية وَتَحاشٍ عن ردّ رواية يرويها ما لم تجمع شرائط القبول[1]، وليس فيهم من يقول: ولولا هيبة هذا الكتاب لقلت: إنّ هذا الحديث غير صحيح، كما يقوله غيرهم أمام كتب ألبسوها أبراداً قدسية، وأضفوا عليها ثياب الصحّة، وبرّؤوها من كلّ ما يَشِينُ بسمعة أصحابها من القول بأنّ فيها ما لا يصحّ. ولا يجرؤ أحدهم على التصريح بالطعن في الحديث؛ لأنّه ورد في كتاب الصحيح كما يدّعي، فعلامة صحّة الحديث عند أكثرهم هو وروده في ذلك الكتاب.

١. هداية الأبرار، ص ١٢١ ـ ١٣٠.

## حول المختار الثقفي

ثمّ يتحدّث المؤلّف هنا عن أثر مقتل الحسين عليه السلام في النفوس المؤمنة فيقول:

> وإنّ هذا الأثر قد استغلّه بعض من أُولئك الذين يستغلون العاطفة القوية البريئة لينصروها، ويعلنوا انحرافهم من وراء نصرها، وقد كان الاستغلال شديداً بعد مقتل الحسين (رضي الله عنه، وصلى الله على جده وسلم)؛ ذلك أنّ المختار الثقفي الذي كان من الخوارج، ثمّ انتقل إلى الذين يتشيّعون لعليٍّ (كرّم الله وجهه، وأولاده الكرام من بعده)، كان قدم الكوفة مع مسلم بن عقيل بن أبي طالب عندما جاءها من قبل الحسين رضي الله عنه....

ثمّ يتحدّث عن آراء المختار التي كان يبثّها، وأن فرقة تسمّى بالكيسانية قد تكوّنت تحمل آراءه، وإنّها لا تقوم على ألوهية أحدٍ من أهل البيت كالسبئية، ثمّ يذكر بعض الآراء إلى أن يقول في صفحة ١٢١: «إنّ تفكير المختار لم ينته، بل كان كالبذر الخبيث الذي يلقى فلا ينتج إلّا نكداً».

ويستمرّ في كلامه من دون أن يستخلص النتائج التي تحجب وراءها، وهنا نلمس مهارته في سلوك موارد الطعن من حيث يخفى كما يظن، فأنت لا تنتهي من جملة حتّى يصدمك بجملةٍ أُخرى بلهجة قاسية، وخلط في الحوادث، لكنّنا نقول ما يلي:

أوّلاً: إنّ حكم المؤلّف على المختار بكونه كان خارجيّاً هو حكمٌ قاسٍ لا يستند إلى مادّة علميّة،

وإنّما أخذه عن قائلٍ مجهولٍ لا يعرف، كما نقل صاحب الإصابة بقوله: «ويقال إنّه كان في أول أمره خارجيّاً، ثمّ صار زيديّاً، ثمّ صار رافضيّاً»[١]. وإذا أردنا أن نسلّم بكلّ ما يقال، فما الداعي لموازين العلم ومقاييس الرجال، إذن؟

مع أنّ هذه العبارة هي من المضحكات، إذ ورد فيها أنّه صار زيديّاً، ومتى كانت الزيدية في عصر المختار؟ فهو في القرن الأوّل والزيديّة عرفت في القرن الثاني، إذ المختار قتل سنة (٦٧) هجرية[٢] وزيد بن عليّ بعد لم يولد، وهو الذي تنسب إليه فرقة الزيدية، وقتل سنة (١٢٢ هـ)[٣] والمضحك أكثر ادّعاؤه بقوله: «ثمّ صار رافضياً» لأنّ هذه الكلمة لم تعرف إلّا في عهد زيد بن علي عليه السلام بإجماع المؤرّخين. ولكن المؤلّف أخذ من هذا القول الكاذب بعضاً منه وترك البعض الآخر، فجزم بصحّته وأصدر حكمه.

ثانياً: قوله قدم الكوفة مع مسلم بن عقيل، وهذا غير صحيحٍ أيضاً، ولا أدري من أين أخذه، لأنّ المختار كان متوطّناً في الكوفة[٤]، ونزل مسلم بن عقيل عليه ضيفاً.

ثالثاً: كان الأجدر به أن يدرس الحوادث ويستنطق البيّنات، لأنّ المختار قد أُثيرت حوله ضجّة، واتّهم بأشياء كان اللازم على من يتصدّر للحكم في محكمة التاريخ أن يدرس ملابسات حياته، إذ المختار له أثره في التاريخ، فهو الثائر على الأُمويّين، والمنتقم من أعداء أهل البيت عليهم السلام، فما أكثر الموتورين منه، وما أعظم خطره على أعدائهم.

وأما قول المؤلّف: «قد تكوّنت من آراء المختار التي كان يبثّها فرقة تسمّى الكيسانية حملت آراءه» فهو قولٌ بعيدٌ عن الصواب، لأنّا لم نجد في المصادر الموثوق بها شيئاً من ذلك. فهذا شيخ الطائفة أبوجعفر الطوسي قد ذكر الفرقة الكيسانية في الغيبة[٥]، ولم يذكر انتسابها إلى المختار. وكذا فعل السيّد الجزائري في الأنوار[٦] فقد ذكر جملةً من الفرق، ولم يذكر انتماءهم إلى أحدٍ، مع ذكره لكثيرين تعزى إليهم المذاهب. وكذا السيّد المرتضى الرازي في كتابه تبصرة العوام[٧] ذكر أنّ الفرقة الكيسانية تزعم أنّ أبا مسلم الخراساني منها، وقال: إنّه غير صحيح، ولم يذكر المختار أصلاً.

وقال النوبختي: «إنّما لقب المختار كيسان، لأنّ صاحب شرطته المكنّى بأبي عمرة كان اسمه كيسان»[٨].

ثمّ يتحوّل المؤلّف بالحديث عن علم المدينة الفاضلة، ويذكر عهد الراشدين وما قاموا به من نشر الأحكام. إلى أن يأتي إلى رأي ابن قيّم الجوزية في حصر الدين والفقه وانتشاره في الأُمّة بأربعة، وهم: ابن مسعود وزيد بن ثابت وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس (ص١٦١).

ويلاحظ على كلامه أُمور:

١. الإصابة، ج ٣، ص ٥١٩.
٢. الكامل في التاريخ، ج ٤، ص ٢٧٨.
٣. سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٣٩٠، الرقم ١٧٨.
٤. وحيّ ثقيف كان من أشهر أحياء الكوفة ومقبرتها «مقبرة ثقيف» من مقابر الكوفة المعروفة في التاريخ وإن كان أصلهم من الطائف.
٥. الغيبة، ص ١٥.
٦. الأنوار النعمانية، ج ٢، ص ٢٢٥ ـ ٣٥٤.
٧. تبصرة العوام، ص ١٧٨، «فارسي».
٨. الفِرق للنوبختي، ص ٢٢.

www.noormags.ir

١. إنّ الحصر الذي ذكره ابن قيّم الجوزية(٢٠٤) كان من جراء ذلك التأثر، شأنه شأن كثير من المؤرّخين.

٢. إنّ اتجاه الأُمويّين في سياستهم ضدّ أهل البيت عليهم السلام، قد وجّهوا به كثيراً من الناس في طريق الانحراف عن الواقع؛ لأنّهم كانوا يحاولون القضاء على مآثر أهل البيت عليهم السلام، فلا يسمحون لأحدٍ أن يذكرهم بخير، أو يروي عنهم شيئاً، ومن خالف عوقب بأشدّ العقاب.

ويعطينا الحسن البصري صورةً جليةً عن ذلك، فإنّه على عظم منزلته في الدولة الأُموية كان لا يذكر علياً، وإذا حدّث عنه يقول: قال أبوزينب، ويظهر الابتعاد عن عليّ عليه السلام حتّى ظهر منه ما يوجب الإنكار عليه، فقال له أبان بن أبي عياش: ما هذا الذي يقال عنك أنّك قُلته في عليٍّ؟ فقال: يابن أخي أحقن دمي من هؤلاء الجبابرة ـ يعني بني أُمية ـ لولا ذلك لسالت بي أعشب[1].

وقال أبوحنيفة النعمان بن ثابت: «إن بني أُمية كانوا لا يفتون بقول عليٍّ، ولا يأخذون به، وكان عليٌّ لا يذكر في ذلك باسمه، وكانت العلامة باسمه بين المشايخ أن يقولوا: قال الشيخ»[2].

## الفقهاء السبعة

وبعد ذلك يتحوّل المؤلّف إلى ذكر الفقهاء السبعة فيقول ص ١٦٥: «ولا بدّ أن نشير إليهم بكلمة لأنّهم يصوّرون فقه المدينة، وهم كانوا أبرز أساتذته، ومن جهة أُخرى فأحدهم كان جدّ الإمام جعفر الصادق لأُمه».

إنّ انحصار الفقه الإسلامي في مهد تشريعه ومحلّ تنزيله بهؤلاء السبعة فقط يبعث على الاستغراب، فالمدينة المنوّرة كانت تزخر برجال الأُمّة من أهل العلم، وفيها حلقات الفقه، وإليها يفد طلّابه من مختلف الأقطار الإسلامية، ويتخرّج منها حفّاظ الحديث وحملة الفقه، لأنّها دار هجرة الرسول الأعظم، وموطن الشرع ومبعث النور، وعاصمة الحكم الإسلامي الأوّل، وفيها أهل بيت النبيّ وعترته ﴿الَّذِينَ أَذهَبَ اللهُ عَنهُمُ الرِّجسَ وَطَهَّرَهُم تَطهِيراً﴾ فهم حملة العلم وأعلام الأنام، قومٌ بنور الخلافة يشرقون، وبلسان النبوّة ينطقون.

ولعلّ الجواب لا يعسر على من يدرس تلك الأوضاع، ويقف على حوادث الزمن الذي من أجله كان ذلك الحصر، ولا نعدو الواقع إن قلنا: إنّه حصر سياسي يعود لمصلحة الأُمويّين لصرف الناس عن الاتّصال بأهل البيت عليهم السلام، وقد مرّت الإشارة اليه آنفاً.

غرّة ربيع الآخر ١٤٣٥ من الهجرة
قم المقدّسة

١. الحسن البصري لابن الجوزي، ص ٧.
٢. مناقب أبي حنيفة للمكي، ج ١، ص ١٧١.

www.noormags.ir